المقاولة النسوية العربية ودورها في التنمية الاقتصادية

الأستاذة: قعيد لطيفة

أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة الجزائر 3

الأستاذ: حنيش فتحي

أستاذ مؤقت،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة الجلفة

المخلص :

في إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن ، فالمقاولة النسوية تعتبر مصدرا لا يستهان به من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه مستغل بطريقة غير كافية، و أن النساء تنشئن من خلال مقاولاتهن مناصب شغل لهن ولغيرهن، وتُقدمن الحلول المختلفة سواء في مجال التسيير أو التنظيم أو معالجة المشكلات والاستفادة من الفرص الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولة النسوية، التنمية الاقتصادية، الدول العربية.

المقدمة :

تعد القضايا الاجتماعية من القضايا بالغة الاهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية،حيث يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين واتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل في كل المجالات وخاصه في مجالات التعليم والعمل من الاهداف الرئيسية للتنمية البشرية التي تتبناها العديد من بلدان العالم.

وعلي مدي العقود الاربعة الماضية ظهر العديد من الاستراتيجيات والسياسات والاتجاهات المختلفة التي هدفت الي تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية التنمية، والتي لابد من مراجعتها وعرضها لتحليل وضع المرأة في السياسات التنموية الكلية للدولة، فالمرأة هي نصف المجتمع ، وضياع قدراتها وإمكانيتها هو هدم للمجتمع، فهي عقل مفكر وواعٍ وموهوب تحتاج إلى كل الدعم لتحقق الأمة نهضة شاملة وعلى كافة المستويات، لكن المرأة تواجه العديد من المشاكل منها عدم المساواة مع الرجل، بالإضافة إلى التضارب بين دورها الاجتماعي في بناء الأسرة وتكوين المجتمع، ودورها كامرأة عاملة وهو أحد أهم العقبات التي تواجه تقدمها.

التنمية هي الهدف الذى تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي أشد المجتمعات حاجة للتنمية لإيجاد الحلول للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات ، واذا كانت جميع فئات المجتمع لها دور هام وحيوي في مجال التنمية ، فإن فئة المرأة تعد من الفئات الأكثر حاجة للحصول على مزيد من الرعاية والاهتمام بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية، وذلك من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهن، وذلك لتشجيعهن على القيام بأدوارهن في مجال التنمية المنشودة ،فالمقاولة النسائية منحت الفرصة للمرأة لإثبات ذاتها وإبراز قدراتها في مجال التدبير الاقتصادي، والمساهمة في التأسيس لمقاربات جديدة في مجال تسيير الأعمال تقوم على البعد الاجتماعي، هدفا وغاية، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية لطابعها التضامني.

المحور الاول : التنمية الاقتصادية :

1-النمو الاقتصادي :

إن النمو يعني لغويا الزيادة في مكونات الشيء , ونمو أي كمية يعني زيادتها , فان نمو الاقتصاد يتضمن تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية , كالدخل القومي والناتج الوطني الحقيقي , والعمالة والاستهلاك و الادخار, وتكوين رأس المال , بما يحقق الرفاهية لإفراد هذا الاقتصاد , إذن أنه قد تحدث في المجتمع مظاهر نمو اقتصادي تعطي أثرا معاكسا للتنمية , وذلك عندما تتزايد السكان عن الموارد أو الاستهلاك عن الادخار أو الاستيراد عن التصدير .[1]

النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي , والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي . [2]

المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغييرا في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الناتج الوطني، الدخل الوطني...الخ) و ينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة .[3]

2-التنمية الاقتصادية:

تختلف تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك , ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ومتعددة , ويعود السبب في الاختلاف إما للمكان أو للتاريخ أو للظروف السائدة , هذا بالإضافة إلى الايدولوجيا نفسها .

التنمية الاقتصادية هي أسلوب توصل لهذا النمو الاقتصادي وتتلخص في دخول الاقتصاد مرحلة من النمو السريع المطرد مستهدفا تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في كل من الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة زمنية ويرتبط هذا النمو في الدخل بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في تدعيمه وإزالة كل المعوقات .[4]

التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية:

- تحسين نوعية حياة السكان وخاصة الفقراء منهم وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.

- تحسين المهارات والمعرفة والإمكانات والخيارات.
- تحسين الحقوق المدنية والحريات مثل الاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي .

ويقول البعض الآخر بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.5

فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات الغير حكومية أو الأفراد ولهذا أصبحت التنمية مفهومًا منتشرًا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

ومما سبق يمكن القول أن التنمية **مفهوم عام يدل على التطور آو التغيير الجذري الذي يطرأ في بلد معين على مختلف الميادين اقتصادية واجتماعية سياسية وثقافية .**

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:6

حيث تميزت المرحلة الأولى والتي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بانتهاج سياسة التصنيع في البداية ثم المعونات الخارجية وفي الأخير التجارة لزيادة الصادرات ومن أشهر نظريات النمو هو نظرية دومار وروستو .

المرحلة الثانية خطت منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية , فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع .

امتدت المرحلة الثالثة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة من اقتصاد واجتماع ، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة .

والمرحلة الرابعة امتدت من منتصف الثمانينات الى بداية التسعينات حيث برز مفهوم التنمية البشرية من

تحقيق الحياة الكريمة والرعاية الصحية وبدأ الاهتمام بالبيئة ...الخ .

المرحلة الأخيرة تمتد من قمة الأرض 1992 القرن الماضي حتى اليوم (2011) بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض , فأصبح الكل ينادي بالتوفيق بين الاقتصاد والبيئة دون المساس بمتطلبات احتياجات الأجيال المقبلة, انتشر مفهوم التنمية المستديمة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداماً صحيحاً .

سنحاول معرفة التطور الذي حصل في مفهوم التنمية منذ الخمسينات إلى اليوم والجدول التالي يبين هذا :

الجدول رقم 01 : يبين هذا الجدول التطور الحاصل في مفهوم التنمية من الخمسينات إلى اليوم (2015) :[7]

الفترة	النماذج المجسدة للمضمون السائد	المبادئ الأساسية	ملاحظات
الخمسينيات والستينيات	النموذج الخطي لمراحل التنمية، النمو المتوازن، النمو غير المتوازن، نظريات:روستو، هارود، دومار...	معدل نمو الناتج المحلي	امتداد أفكار الكلاسيك ،مع تلاؤم هذه النماذج لتفسير النمو الذي حدث في أوروبا
السبعينيات	نموذج التغير الهيكلي(شينيري) نموذج التبعية الدولية(التفكير الماركسي) والاستعمار الحديث.	التغير في الهيكل الاقتصادي وزيادة معدلي الادخار والاستثمار شروط تحقيق التنمية. تحقيق التنمية يتوقف على العديد من العوامل اقتصادية وسياسية محلية ودولية. التركيز على الجانب الاجتماعي.	محاولة تقديم نموذج للتنمية مناسب للدول المتخلفة. تفسير التخلف، واعتبار العامل الخارجي حاسما في التأثير على التنمية بالدول المتخلفة.

الثمانينيات	النموذج النيوكلاسيكي للأسواق الحرة	آلية السوق الحرة ضمان لتحقيق كفاءة توزيع واستخدام الموارد المتاحة، وعدم التدخل الحكومي من شأنهما تحقيق النمو.	يمكننا القول بأن هذا النموذج يمثل محاولة انعكاس تاريخي لما تحقق في أوروبا الغربية من نمو وهو يقوم على العديد من العوامل غير الموضوعية التي لا تتوفر في البلدان المتخلفة وبالتالي فإنه لا يمكن تكرار التجربة الغربية في التنمية.
منذ نهاية الثمانينيات حتى أوائل التسعينيات	نموذج النمو من الداخل (النمو الذاتي)، ظهور مفهوم التنمية البشرية	توافر رصيد من المال وقوى العمل المدربة والمتعلمة، ومناخ اقتصادي ملائم لتراكم المعارف هي ركائز لتحقيق النمو والتنمية.	وأعتمد هذا المفهوم منذ 1990 من قبل العديد من المفكرين الذين منحوا أهمية خاصة للعنصر البشري الذي قدمه النموذج. وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة للإنماء المصطلح بمضمون محدد ومقياس مركب مبسط.
منذ1992 حتى اليوم(2015)	مفهوم التنمية المستديمة	تم إدخال الجانب البيئة في مضامين التنمية، أي العمل على تحقيق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات احتياجات الأجيال المقبلة.	كان من نتائج هذا المفهوم تغير كثير من المفاهيم الاقتصادية مثل التغير في مفهوم رأس المال المادي والبشري والطبيعي والاجتماعي، وظهور أخرى مثل معدل إهلاك الموارد الطبيعية، والحكمية...وما إلى ذلك.

المصدر : رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ,ص129

ويبدو أن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي التالية :[8]

- الإنصاف : أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- التمكيـــــن: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القارات أو التأثير عليها.
- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية وهذا سنتناوله في المحور القادم .
- التضامن بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات : للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة لعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحق ، و لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

المحور الثاني : المقاولة النسوية :

تعتبر المقاولة وحدة الإنتاج، أي وجدت لخلق ثروات ومناصب للشغل، فلا يمكن تحقيق تطورات اقتصادية ملموسة في ظل غياب بناء مقاولاتي منتظم ومتكامل بالشكل الذي يسمح له بالانفتاح على فرص ومجالات اقتصادية كانت إلى عهد قريب حكرا على الشركات الكبرى، ومن هنا ينبغي التأكيد أن المقاولة تمثل القاعدة الأساس لاقتصاد أي دولة، وباعتبار المقاولة نظام فهي توجد دائما في تفاعل مع نظام أوسع وهو المجتمع، فبقدر ما تزداد حاجيات المجتمع، بقدر ما تتوسع المقاولة وتتطور هياكلها الداخلية، وتتنوع مجالات استثمارها، لذلك نجد أن عدد المقاولات تضاعف في السنوات الأخيرة وأصبحت تشغل كل القطاعات بشكل فرض تقسيمها إلى أصناف حسب معايير معينة.

مفهوم المقاولة :

1-تعريف المقاولاتية:

التعريف الأول : المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضى مشاركة من أطراف متعددة، وأصل إشتقاقها الفعل قال يقول قولا ومقالا، وقاوله في أمره وتقاولا أي فاوضا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة.[9]

التعريف الثاني : وهي مشتقة من كلمة المقاول فتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي.[10]

التعريف الثالث : تعد المقاولة من الناحية الاقتصادية لبنة أساسية في اقتصاد أي دولة الشيء الذي يتطلب توفير الإمكانيات المالية والخبرات الإدارية لتطويرها وتوسيعها، فهي جهاز منفتح على عدة شركاء وأطراف (ممونون، زبناء، مؤسسات مالية....)، فهي إذا كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية ومالية ومادية غايتها إنتاج منافع وخدمات وذلك بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.[11]

ومن هنا المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم و إدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة، بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[12]

2-تعريف المقاول :

يعرف الشخص المسير للمؤسسة على أنه "الشخص الذي يقوم بوظائف المشروع الرئيسية ، ويكون مسؤولا على إتخاذ القرارات وتحمل المخاطر"[13]، فبالتالي يجب أن تتوفر في المقاول روح المسؤولية التي تعتبر ضرورية من أجل إنشاء وتسيير مشروع بطريقة عقلانية وفعالة، فهو" الشخص الذي تجتمع فيه وظيفتان : تحمل المسؤولية عند المخاطر التي يتعرض لها المشروع، والقيام بأعمال الإدارة". [14]

من هنا نلاحظ مدى المسؤولية التي يتحملها المقاول فجل الأعمال المهمة والصعبة يتحملها المقاول الذي ينشئ ويسير المشروع، ومن أجل هذا يجب أن يتحلى الشاب المقاول بصفات القدرة المميزة للمقاول مثلما يراها بدوي أحمد زكي " صفات القدرة على التجديد والإبتكار، بمعنى أن المنظم(المقاول) يخرج منتجات جديدة ، ولا يتردد في استخدام أساليب الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة وما إلى ذلك" [15] من هنا يجب أن تتوفر روح التجديد ومسايرة متطلبات السوق فالمقاول الناجح هو الذي يتمكن من أن يساير العصر بإرضاء الزبائن من خلال تطوير وتحسين منتوجه.

التعريف الأول : المقاول هو المبادر في تبني الأفكار الجديدة، وهو من يسعى إلى اكتشاف الفرص وتعظيمها ومن يمتلك روح المخاطرة، والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة، من

أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو[16]

التعريف الثاني : أما في قاموس اللغة الفرنسية لإميل ليتري Emil Littré الذي نشر سنة 1889 عرف المقاول بأنه الذي يلتزم بشيء ما .

و بالنسبة لـــ Petit Robert هناك ثلاث تعاريف لكلمة المقاول:

- الأول هو نفسه الذي ورد في قاموس اللغة الفرنسية .
- الثاني يرى في المقاول أنه الفرد الذي يكلف بتنفيذ عمل ما .
- و في الأخير، و بمنظور آآثـــر اقتصـــادي، المقاول هو آل فرد يدير مؤسسة لحســـابه الخاص و الذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل..) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات.

التعريف الثالث : هو مُنفذ فكرة الاستثمار، وصاحب مشروع المقاولة أيضا، و المقاول يقوم بإنشاء مشروع المقاولة ويقوم بإدارة هذا المشروع وتسييره وتطويره إلى الأفضل، وقد اقترن اسم المقاول مع مشروع المقاولة في الأونة الأخيرة حتى أصبحا متلازمان بدرجة كبيرة إلى الحد الذي أصبحت فيه شخصية المقاول متطبعة بمهنة المقاولة التي يقوم بها، ويرتبط نجاح أو فشل المقاولة في مهامها بمدى اهتمام المقاول بخبايا مهنته، ومدى اجتهاده في اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت والزمان المناسبين، ويُعد المقاول هو السر في نجاح النظام الرأسمالي [17]

3-مفهوم المقاولة النسوية

أ- نظرة تاريخية حول المرأة المقاولة :

لقد حاولت كثير من النظريات تفسير مكانة المرأة ودورها الاقتصادي في المجتمع، أولت أهمية كبيرة لدور المراة في الإنتاج، وأكدت أنو في العصور القديمة ل يكن هناك اختلاف أو تمييز بين المراة والرجل في الأدوار،وقد ترتب على الأهمية الاقتصادية للمرأة في مجتمع الزراعة البدائية حصولها على مكانة سياسية واجتماعية لاتقل اهمية عن مكانة الرجل.

أما في ظل النظام الإقطاعي، فإن مكانة المرأة قد تغيّرت بسبب سيادة قي القوة في المجتمع، وهذا أدى

إلى تمييزها عن الرجال، وأفقدها حظوظها في تملك الإقطاعيات.

إلا أن النظرية المادية التاريخية تربط اضطهاد المراة وسلبها حقوقها وكل إشكال التمييز ضدها بظهور الملكية الخاصة والطبقية في المجتمع، التي برزت مع ظهور الطبقة البرجوازية الرأسمالية .

فقد اعتبرت المرأة مورداً بشريا مهما يستوجب الاستفادة منها طاقته في التنمية، ونظرت إلى الثورة الصناعية باعتبارها من أهم العوامل التي ساهمت في إحداث التغيرات الاجتماعية التي دفعت المرأة للخروج إلى العمل، لقد كانت الحاجة المادية أهم دافع لطلبها العمل ، مما أجبرها على محدودية فرص العمل المناسبة لطبيعتها وظروفها .

فمع تزايد أعداد النساء الكبيرة التي دخلت سوق العمل ، اتضحت بنية جديدة للمجالات المهنية بحيث أدخلت النساء في الوظائف القليلة الدخل والروتينية الطابع وتخضع هذه الوظائف في جميع الحالات للرجال الذين يتولون مناصب أعلى في المؤسسة، واستخدمت النساء في تلك الأثناء باعتبارهن مصدراً رخيصا وقليل الكلفة

في العقود الأخيرة، ونتيجة زيادة نفوذ المرأة في الحياة العامة، واقتحامها لسوق العمل بقوة، وتزايد نشاط منظمات الدفاع عن حقوق المرأة وتعالي دعوات المساواة بين الجنسين بدأت الدراسات الاجتماعية تتجه نحو إثارة القضايا المتصلة بموضوعات المرأة .[18]

ب – تعريف المرأة المقاولة :

التعريف الأول : المرأة المقاولة هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري [19]

التعريف الثاني : أما هذا التعريف فينظر للمرأة المقاولة على أنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة ، واثقة من قدراتها لحسبها وإمكانيتها ،هدفها النجاح و التفوق .

ج- خصائص المقاولة النسوية :

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
- اقل سنا؛ - تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق؛ - اقل كفاءة؛- اقل خبرة في تسيير المؤسسات؛ - اقل خبرة في مجال لنشاط؛ اقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي .	- اقل سنا وحجما؛ - تمركز النشاط في القطاعات منخفضة النمو؛ - ليس لها شركاء، - أطول بقاء؛ - أقل نجاحا؛ - مردودية ونمو متماثل	- تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي؛ - نمط تسييري مرن؛ - تشجيع المشاركة؛ - تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ - لديها قدرات تفاوضية عالية؛ - تهتم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى؛ - أكثر حفاظا على الموارد و توفيرا .

المصدر : منيرة سلامي ،المرأة المقاولة في الجزائر بين المساهمة الاقتصادية والتحديات ،ندوة حول الاقتصاد و المرأة الفاعلة في التنمية، 31 اكتوبر 2013 ، وهران الجزائر

المحور الثالث : دور المقاولة النسوية العربية في التنمية الاقتصادية

أصبحت المقاولة النسوية حقيقة اقتصادية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مسار التنمية الاقتصادية

1-أهمية المقاولة النسوية في التنمية الاقتصادية

تتجه البلدان سواء المتقدمة أو الصاعدة اليوم، إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على زيادة الأعمال لتطوير اقتصادياتها بدل الارتكاز على الموارد الطبيعية ودور الحكومات ، وأصبحت تُعطى للنساء المكانة اللائقة بهن في هذا المجال، باعتبار إمكانية تأثيرهن الإيجابي في مسار التنمية بشكل عام والاقتصادية منها بشكل خاص.

وقد بدا جليا مع بداية هذا القرن أن البلدان العربية بدأت تتطلع إلى السير في هذا الاتجاه من خلال تلك الدعوات المتكررة والملحة التي ما فتئت تركز على أهمية تفعيل دور المرأة الاقتصادي في العالم العربي لأجل دفع عجلة التنمية إلى مزيد من التقدم ، وقد أوصت المؤتمرات السابقة لمنظمة المرأة العربية، في أكثر من موقع بضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وتوفير الخدمات المساندة لها فالمقاولة النسوية من شانها أن تضع المرأة في المقدمة في مجال ريادة التحول العميق الحاصل اليوم في البنية الاقتصادية و الاجتماعية العربية، وانعكاساتها على البنية السياسية.

فالمقاولة النسوية تعتبر مصدرا لا يستهان به من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه مستغل بطريقة غير كافية، و أن النساء تنشئن من خلال مقاولاتهن مناصب شغل لهن ولغيرهن، وتُقدمن الحلول المختلفة سواء في مجال التسيير أو التنظيم أو معالجة المشكلات والاستفادة من الفرص الاقتصادية . [20]

2-نماذج عربية عن المقاولة النسوية:

أ-دول المشرق العربي :

– المرأة المقاولة في السعودية : تعد السعودية أكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق المملكة، ويوجد 43 ألف سجل تجاري للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى المملكة العربية السعودية ككل وعن المشاكل التي تعترضهن فهي على العموم إجتماعية، إذ تعاني المرأة المقاولة في السعودية من النظرة الذكورية القاصرة تجاه المرأة الناتجة عن التربية والموروثات الإجتماعية، فما يمنح للرجل يغلق أمام المرأة، بالإضافة إلى البيئة المحافظة للمجتمع السعودي الذي لا يرضى بوجود إمرأة في وسط رجالي، حتى لو كان العمل يتطلب ذلك، فتجبر المرأة السعودية المقاولة على إلتزام الحجاب والحيطة في الحديث مع الرجال ،كون رجال الأعمال في السعودية لا زالوا لم يتعودوا بعد على الوجود النسوي بينهم؛ أما من ناحية الإمكانيات المادية فهي متوفرة على المستوى الشخص أكثر من الحكومي، لأن البنوك تعسر عمليات القروض بالنسبة لنساء الأعمال، كونها لم تمضم بعد قرار إنهاء الوكيل والمحرم في المعاملات والتعاقدات، السبب الذي يجعلهن يعانين كثيرا من التصرفات البيروقراطية الإدارية.

أما الخبرة في مجال الأعمال فهي ضعيفة جدا لهذا نجدهم يركزون على مشاريع متكررة بعيدة عن التجديد والإبداع، فأغلب مشاريعهم عبارة عن بيع وشراء للملابس ومستحضرات التجميل والإكسسوارات وإقامة أستوديوهات للتصوير النسائي، وهذا قد يعود إلى عدم الإستفادة من ذوات

الخبرة في المجتمعات الأخرى.[21]

– **المرأة المقاولة في البحرين:** ظهرت المشاركة الفعلية للمرأة البحرينية في مجال المقاولة في مطلع الستينات القرن الماضي، فقد حققت عائدات النفط في تلك الفترة انتعاش اقتصادي مما انعكس إيجابا على تغيير أنماط الحياة الأسرية للأحسن، فزادت نسب تعليم المرأة وتطورت أفكارها وارتفعت نسب مشاركتها في سوق العمل وظهرت كمقاولة إذ لم يكن دافعها من ممارسة الأعمال المقاولاتية هو تحقيق الذات بقدر ما يعود إلى الأسباب العائلية، لأن جل الشركات البحرينية عائلية، فمهنة المقاولة تعتبر موروثة بين أفراد العائلة فالأب المقاول يؤثر على مهنة أبنائه وبناته، حيث يخلق فيهم روح المقاولة والنجاح في المشاريع؛ إذ أن معظم البحرينيات المقاولات ينحدرون من أسر مقاولين وولدوا في بيئة مقاولاتية، مما يسهل عليهن عملية تسيير مشاريعهن فالأب البحريني المقاول الذي ليس له ابن مقاول تكون لديه بنت مقاولة تحمل المسؤولية من بعده.[22]

– **المرأة المقاولة في الأردن:** استطاعت المرأة الأردنية تحقيق تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويعود الفضل في ذلك إلى إسهامات القطاعات الحكومية بإصدار التشريعات ووضع سياسات وبرامج لتفعيل دور المرأة المقاولة الأردنية وتمكينها من انجاز أعمال تفوق تلك الأعمال التقليدية التي تحصر النساء في قطاعات محددة، حيث استجابت المرأة الأردنية للمشاركة الاقتصادية وتوجهت إلى الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة كمالكة ومسيرة تطمح إلى تحقيق مكانة في مجتمعها واستقلالية ودخل يلبي احتياجاتها المتزايدة، إذ يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تستقطب صاحبات الأعمال الأردنيات، حيث استطاعت المرأة الأردنية أن تقتحم هذا القطاع كمقاولة متميزة في صناعة الألبسة والأثاث، التطريز، المواد الغذائية، صناعة مواد التجميل، التغليف.[23]

– **المرأة المقاولة في مصر:** يوجد في مصر ما يزيد عن 350 جمعية لسيدات الأعمال المصريات وتسطير هذه الفئة على40% من قوة العمل المصرية، وقد تم إعتماد مصر رسميا بالإتحاد الدولي للسيدات صاحبات المؤسسات والذي يضم 52 دولة ومقره فرنسا، ومن بين الدول العربية المنظمة إليه نجد تونس وموريتانيا ومصر؛ وتعتمد المرأة المقاولة في مصر على المصادر الذاتية أو غير الرسمية مثل الميراث وبيع الأصول الأراضي والعقار والذهب أو الإعتماد على مدخرات خاصة سابقة أو مدخرات الزوج ويعود السبب إلى عدم إتاحة الفرصة أمام المرأة المصرية

للحصول على قروض كبيرة من مؤسسات التمويل الرسمية، التي تحجم عن إقراض السيدات في الوقت الذي تقوم فيه بإقراض الرجال، هذا ما يجعل المرأة المقاولة في مصر أكثر ضعفا مقارنة بنظيراتها في العالم، مع هذا قامت سيدات الأعمال المصريات بإنشاء مركز لتدريب الفتيات لتأهيلهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة، وتقول فاطمة أبو العز رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر، أن النساء المقاولات في مصر لسن أقل كفاءة من الرجال، إلا أن النظرة الدونية للمرأة والتشبث بالعادات البعيدة عن ثقافتنا جعلت من المرأة مواطن درجة ثانية وبالتالي فالمرأة المقاولة في مصر غالبا ما تقتحم هذا الميدان بسبب البطالة والفقر وحب جمع المال، أما اللواتي يبحثن عن المكانة الاجتماعية فهم أقلية ينتمون إلى العائلات الثرية. [24]

ب– دول المغرب العربي:

– **المرأة المقاولة في تونس:** إن المحيط التونسي مناسب ومشجع للمقاولة النسوية لان البعض يرى بأن المرأة التونسية قد تجاوزت قضية المساواة بين الجنسين إذ يدللون على ذلك بالتوازن الكبير في قضية منح الصفقات لرجال الأعمال وسيدات الأعمال،كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية. وحسب ما تم ذكره في موضوع المرأة المقاولة في تونس يبدو بأنها استطاعت اقتحام أغلبية القطاعات مثل الإلكترونيك والكهرباء التقنية والفندقة...، أما أهم المشاكل التي تعاني منها المقاولة التونسية تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل البنكي وعدم الحصول على أسواق لصرف السلع كما تشكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية التسيير المقاولاتي لارتفاع تكاليفها، وهي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها أغلب النساء المقاولات في المغرب العربي.[25]

– **المرأة المقاولة في المغرب الأقصى:** تأكد بعض الدراسات بأن المرأة المقاولة في المغرب في تطور مستمر خاصة لما أصبحت تستفيد من المساعدات الأجنبية والدولية، مما وفر لها الاستفادة من الخبرات الأجنبية كما حصلت المرأة المغربية على برامج تكوينية من طرف جمعيات اسبانية وصندوق الأمم المتحدة الخاص بدعم المرأة، إذ يعود الفضل في هذا للمساعدة التي تقدمها الجمعية المغربية للمقاولات التي تبحث عن آفاق جديدة لتطوير وإظهار المرأة المقاولة المغربية للعالم أجمع وتعزيز قدراتها التنافسية وتنشر الروح المقاولاتية لديها، كما تعمل هذه الجمعية على إظهار المرأة المقاولةمن خلال الندوات والصالونات الجهوية والدولية، أما عن أسباب ممارسة المرأة للمقاولة في المغرب فيرجع بالدرجة الأولى إلى العائد الضعيف للأسر ثم انعدام فرص العمل إضافة إلى الرغبة في إثبات الذات وتحقيق الثراء والقوة.[26]

قد أظهرت دراسة أنجزتها حديثا «جمعية النساء رئيسات المقاولات في المغرب» أن عدد المقاولات النسائية وصل في سنة 2009 إلى 4063 مقاولة، أي 14 في المائة من إجمالي المقاولات المحدثة، والذي بلغ 27 الف و893 مقاولة، لينتقل عدد المقاولات النسائية من 1165 مقاولة سنة 2000 إلى 24 ألف و42 مقاولة .

– **المرأة المقاولة في الجزائر:** حققت المرأة في الجزائر نسب عالية في مجال مهن التمريض والطب والهندسة والتدريس في مختلف أطواره وبعض المهن الإدارية، لكنها بقيت بعيدة عن مجالات التصنيع وربوبية العمل او لم تقتحم هذا المجال إلا مؤخرا وكان إنضمامها لمجال الأعمال يمثل حالات فردية يعوزها الكفاءة والإحترافية، الشيء الذي جعل عدد النساء المقاولات في الجزائر لا يتجاوز 9500 إمرأة مقاولة ومع ذلك إستطاعت أن توفر 25000 منصب عمل في مجتمع عانى ولا زال يعاني من البطالة وقد تكتلت أغلب هده السيدات في الجمعية والتي تعني المعرفة والرغبة في المبادرة و(**SEVE**) الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات قد تأسست هذه الجمعية سنة 1993 ومن أهدافها مساعدة النساء اللواتي يرغبن في تأسيس مؤسساتهن أو توسيع نشاطهن وتطوير قدراتهن مع التركيز كثيرا على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل والخارج والتكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال من أجل تحسين المردودية والعمل وفق المعايير الدولية وإختراق أسواق جديدة.

كما تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية ونقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع مع العلم أن هذه الجمعية عضوة في الثلاثية وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشريك في الغرفة التجارية والاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي وكذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية وهذا في حدود2012 ليكون العمل عندها وفق المعايير الدولية لتتمكن من اختراق أسواق جديدة .

إلا أن هذا الرقم يبقى غير مضبوط مئة بالمائة لأنه تأكد أن 1.5 مليون من النساء يملكون سجل تجاري دون ممارسة المهنة إذ أستغلت أسماءهم من طرف أحد أفراد العائلة وفي الغالب يكون الأب أو الأخ أو الزوج،أما المقاولات التي يتم تسييرها من قبل النساء فهي في تزايد مستمر حسب أخر إحصائيات البنك

العالمي، بحيث إستطاع أن يرتفع عدد النساء المقاولات في الجزائر من6000 إمرأة مقاولة سنة 2006 إلى 9500إمرأة مقاولة في الجزائر سنة 2008.

وبالموازاة تشير إحصائيات غير حكومية أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطني للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية إلى وجود تسعة وعشرون ألف 29 ألف سيدة أعمال جزائرية، تنشطن حوالي تسعة ألاف سيدة أعمال في مجال البناء والمقاولات، بينما تشتغل إحدى عشرة ألف منهن في قطاع الخدمات في الوقت الذي تدير قرابة عشرة ألاف سيدة مشاريع في مجالات مختلفة بداية من قطاع الصيد البحري مرورا بإدارة مشاريع بيتية)الخياطة والطرز ووصولا إلى إدارة المدارس الخاصة.

وفي سنة 2004 أعلن الصندوق الوطني للتأمين(**CNAC**) على البطالة أن النساء كانوا الأوائل في إنشاء 480منصب عمل و 160مؤسسة مصغرة وحسب (**CNAC**) دائما فان من 160نشاط الأكثر إستهلاك كانت الخياطة والهندسة المعمارية والمطاعم والفندقة وإنتاج المواد الغذائية.

وحسب الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر(**ANJEM**) فإن أكثر من 6700 مؤسسة مصغرة قد تم إنشاءها من قبل نساء كما أستطاعوا أن يوفروا ما يقارب 10074 منصب عمل، بالمقابل يتم تسيير 1661مؤسسة مصغرة من قبل نساء في ميدان الفلاحة و 2830 في الصناعات التقليدية وثلاثة في المقاولة والبناء، الى أن نسبة النساء المقاولات لا تتعدى 6 بالمائة في الجزائر،وتمثل النساء في الجزائر 46 %من المجتمع النشط ، 27 % منهم مقاولات.[27]

الخاتمة :

في ظل العولمة من فتح الأسواق وإنشاء مناطق التبادل الحر ودخولها حيز التنفيذ تستلزم من جهة المصاحبة بإصلاحات جوهرية لتمكين وتأهيل المواطن على العموم و وتمكين المرأة على الخصوص بإدماج أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي الوطني و العالمي ، وتتطلب من جهة أخرى تغييرات ولا نقول ثورة على ، مستوى العقليات للاعتراف بمؤهلات وقدرات النساء .

إن متابعة الإصلاحات في البلدان العربية أصبحت ضرورة ملحة للتكيف مع كل التغييرات الدولية مع الحفاظ على هوية عربية منفتحة عاملة بمبدأ الاجتهاد لإعادة الاعتبار إلى المرأة والمكانة المرموقة إن المرأة العربية ليست خطرا على الرجل فمسئوليتهما متقاسمة لإعادة ترتيب البيت العربي من الداخل ان المقاولة النسائية اقتطعت لها مكانة مميزة في عالم الاقتصاد في منطقتنا العربية ويجب تشجيع و دعم المرأة العربية نظرا لدورها الرائد كرافعة للتنمية في المنطقة، وأيضا بهدف تحقيق التنمية المستدامة .

عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل مايقال عنها مشاريع مترلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل، فالمرأة المقاولة هي التي قامت بإنشاء المؤسسة، شراءها أو اكتسابها، حيث تتحمل جميع المخاطر و المسؤوليات المالية، الإدارية و الاجتماعية كما تساهم في تسييرها اليومي.

قائمة المراجع :

1- يسري دعبس , البيئة والتنمية المستدامة :قضايا وتحديات وحلول , البيطاش سنتر للنشر والتوزيع , ج1 , الإسكندرية , 2007 . 487

2- إبراهيم العيسوي , التنمية في عالم نتغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها , دار الشروق , القاهرة , ط3 , 2003 . ص 17

3- سالمي رشيد ، مرجع سابق ، ص 83

4- يسري دعبس , مرجع سابق , ص 488

5- سعاد رزاي, إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة , رسالة ماجستير في علوم التسيير , جامعة الجزائر , 2008

6- ماجدة ابو زنط و عثمان غنيم , التنمية المستدامة :نظرية في المفهوم والمحتوى , مجلة المنار , البلقان ، الأردن ، المجلد 12 , العدد 1 , 2006 , ص 250

7- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ,ص129

8- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط ,مرجع سبق ذكره : ص 31

9- محمد ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ط جديدة، 1995، ص: 232.

10-العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري، قسنطينة، 2005، ص:02.

11-اطلع عليه يوم 1 – 3 -2015 http://alkanounia.com/topic.php?id=8#.VQXzjNKG8jg

12-النجار جمعة صالح ، العلي عبد الستار محمد ، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة ، الطبعة الثانية ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص7

13-نبيل غطاس وآخرون، قاموس الادارة مع سرد بالمصطلحات الانجليزية المقابلة، مكتبة لبنان بيروت، 1983، ص: 182.

14-ابراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1975، ص: 135.

15-احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص:135.

16-الشيخ فؤاد نجيب ، ملحم يحي و العكاليك وجدان محمد ، صاحبات الأعمال الريادیات في الأردن : سمات وخصائص ، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، الأردن ، المجلد 5 ، العدد 4 ، 2009 ، ص 498

17-/http://www.entej.com/blog اطلع عليه بوم27 -2-2015

18-مناد لطيفة ،المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ،جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2013 ، ص 23

19-منيرة سلامي ، إيمان بية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ،مجلة اداء المؤسسات الاقتصادية ، العدد 3. ، الجزائر ، 2013 ، ص 53

20-المقاولة و ريادة الأعمال النسائية فى العالم العربى : قيادة و تنمية ،المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية ، 27 – 25فبراير 2013 ، الجزائر ، ص ص

21-شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر" دراسة سوسيولوجية"، رسالة ماجستير الر في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة (2008- 2009)، ص:37.

22-منيرة سلامي، ايمان بية، مرجع سابق، ص ص: 55-56.

23-فؤاد نجيب الشيخ، يحي ملحم ووجدان محمد العكاليك، مقال بعنوان صاحبات الأعمال الريادیات في الأردن : سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن،المجلد5 ، العدد 4 ،2009، ص501 .

24-شلوف فريدة، مرجع سابق،ص:39.

25-بلعربي عائشة، تقرير بعنوان :أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية، مقدم في المنتدى العربي حول : الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، الرباط، المملكة المغربية، 23أكتوبر2008 ، ص: 15 .

26-منيرة سلامي و ايمان بية، مرجع سابق، ص ص: 56-57.

27- شلوف فريدة، مرجع سابق، ص ص : 48-49.